

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٢٣٦

الخميس ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٥٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كافاندو	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شيرباك
	أوغندا	السيد روغوندا
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد ايرنانديز ميليان
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

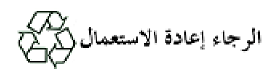
جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2009/611)

09-64221 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2009/611)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بوروندي، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد نسانزي (بوروندي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد أوغستين نسانزي، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يوسف محمود، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد محمود لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بيتر ماورر، الممثل الدائم لسويسرا ورئيس التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي في لجنة بناء السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ماورر لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2009/611، التي تتضمن التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد محمود والسيد ماورر. أعطي الكلمة الآن للسيد محمود.

السيد محمود (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بمناسبة استعراض التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2009/611). يقدم التقرير المعروض على المجلس سردا للإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال الأشهر الستة الماضية وللتحديات المقبلة التي تواجه شعب وحكومة بوروندي. ويصف التقرير أيضا الأنشطة الرئيسية للمكتب دعما لجهود الحكومة لتوطيد السلام، وفقا للولاية المناطة به من المجلس.

والتقرير المعروض على المجلس لا يحتاج إلى توضيح. ولذلك، فلن ألخص نقاطه الرئيسية. وأود فحسب أن أسترعي انتباه المجلس إلى أهم التطورات التي حدثت منذ نشر التقرير وأن أعرض بعض الأفكار بشأن أهميتها لتوطيد

السلام في بوروندي بصفة عامة. وكما هو مبين في التقرير، فإن الفترة قيد الاستعراض شهدت إنجازات هامة في عملية السلام وفي الاستعدادات لانتخابات عام ٢٠١٠ على الرغم من بعض التحديات القائمة.

بخصوص عملية السلام، قد يذكر الأعضاء أن ولاية الشراكة من أجل السلام في بوروندي، المنشأة في أيار/مايو برئاسة السفير دوميساني كومالو، ممثل جنوب أفريقيا، ستنتهي بنهاية الشهر الحالي، كما ستنتهي ولاية المديرية السياسية التي تقوم بدعمها.

وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الميسر الجنوب الأفريقي، السيد تشارلز نكاكولا، تقريره الأخير عن عملية السلام في بوروندي إلى زعماء المبادرة الإقليمية للسلام في أروشا، تنزانيا. وفي ذلك الاجتماع، أعاد تأكيد قرار بلده بسحب العناصر المتبقية من فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي المؤلفة من جنود من جنوب أفريقيا، والمكلفة بالحماية المباشرة لكبار زعماء قوات التحرير الوطنية، وذلك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الشراكة من أجل السلام اجتماعها الرسمي الثالث في بوجمبورا وقررت، في إطار استراتيجيتها للخروج، إسناد مهمة الحماية المباشرة لزعماء قوات التحرير إلى وحدة مشتركة من الحكومة وقوات التحرير، يتم اختيار أفرادها من قوات الدفاع الوطني والقوات الأمنية. وبدأ العمل بالفعل في تشكيل هذه الوحدة المشتركة بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وفرقة العمل الخاصة المنتهية ولايتها. ونوقشت أيضا المهام الأخرى المتبقية لعملية السلام في اجتماع ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وهي تشمل إسناد المناصب الحكومية المتبقية إلى قوات التحرير والإفراج عن المزيد من السجناء السياسيين وأسرى الحرب. وأُسندت هذه المهام أيضا إلى الحكومة وقوات التحرير لإنجازها.

وثمة تطور جديد آخر يتصل بعملية السلام، ويتمثل في المؤتمر الحزبي العام لقوات التحرير المعقود في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. فقد صدق المؤتمر على تعيين رئيسه، أغاثون رواسا، زعيما للحزب واختاره رسميا مرشحا رئاسيا لقوات التحرير في انتخابات عام ٢٠١٠.

وتحت عنوان التطورات الأخيرة أيضا، أود أن أبلغ المجلس بأن التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي في لجنة بناء السلام عقدت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر اجتماعا غير رسمي عرضت خلاله حكومة بوروندي استراتيجيتها الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي على مستوى المجتمعات المحلية للجنود المسرحين والأشخاص الراشدين المرتبطين بحركات مسلحة سياسية سابقة والعائدين والمشردين وغيرهم من الجماعات المتضررة بالصراع. وهذه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ويجب ألا ندخر وسعا لكفالة إعادة الإدماج المستدامة لهذه الجماعات لمنعها من أن تصبح مصدرا إضافيا للقلق ، حسبما هو وارد في تقرير الأمين العام. ويحدوني الأمل في أن تستفيد هذه الاستراتيجية، في ظل القيادة الدينامية لرئيس تشكيلة بوروندي السفير بيتر ماورر، من الدعم الذي يعتد به من جانب أعضاء لجنة بناء السلام بصفة عامة وكذلك من الشركاء الدوليين الآخرين.

كما يشير تقرير الأمين العام، فإن الانتخابات أصبحت أحد محاور الاهتمام الرئيسية للجهات السياسية الفاعلة في بوروندي. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية في الاستعدادات الانتخابية على النحو المبين في التقرير، فإن أحد التحديات الفورية العديدة يتمثل في تمويل العملية الانتخابية. والمساهمات التي تعهد بها الشركاء الدوليون حتى الآن لم تُدفع بعد في الوقت المناسب. وما زال يتعين جمع

مبلغ ٣ ملايين دولار، بصورة عاجلة، قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر، لمساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على القيام بأكثر المهام إلحاحا بموجب ولايتها. وأود أن أشكر جميع البلدان التي أعلنت بالفعل عن تعهدات أكيدة أو وقعت مذكرات تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويَكْمُن تحد آخر متصل بالانتخابات في العدد الكبير من الناخبين المحتملين الذين لا يمكنهم تحمل التكاليف الإدارية المتعلقة بالحصول على بطاقة الهوية الوطنية. وقد تلقيت مؤخرا رسالة من وزير الداخلية يطلب فيها الدعم المالي والمادي لإصدار وتوزيع تلك البطاقات. وينظر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا في الأساليب العملية لتقديم هذا الدعم على نحو الاستعجال. والاستجابة السريعة ستسهم في التخفيف من حدة الشواغل التي تساور بعض الأحزاب السياسية، التي تزعم أن البطاقات يتم توزيعها بطريقة تحابي الحزب الحاكم. وقد فنّد مسؤولون حكوميون، بمن فيهم وزير الداخلية تلك المزاعم في تصريحات علنية مؤخرا.

واستجابة لطلب متكرر من الرئيس نكورونزيزا، يقوم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، إلى جانب منظمات إقليمية ودون إقليمية في أفريقيا ومن خارج القارة، باستكشاف إمكانية إيفاد مراقبين لفترة طويلة إلى بوروندي على أن يحلوا بها قبل الانتخابات ببضعة أشهر، ويبقون فيها لعدة أسابيع بعدها. ونحن نعمل مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ووزارة الداخلية بشأن كيفية تنفيذ طلب الرئيس على أكمل وجه.

وفي تطور متصل بذلك، وللإسهام في كفالة اضطلاع المرأة بالدور الذي تستحقه في الانتخابات القادمة، ساعد مكتب الأمم المتحدة، وغيره من الشركاء الوطنيين والدوليين، اللجنة على وضع استراتيجية تراعي المسائل الجنسانية بغية جعل النساء ناخبات مستنيرات ومرشحات محفَّزات. وقد انطلقت تلك الاستراتيجية، وما يتصل بها من أنشطة للتوعية في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وفي هذا السياق، أعددنا لأعضاء المجلس، في إطار أفضل الممارسات لدينا، مذكرة منفصلة بشأن إسهامات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومنظومة الأمم المتحدة عموما، على مدى الأشهر الستة الماضية، في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأعتقد أن تلك المذكرة وُزّعت فعلا.

وفيما يتعلق بالشاغل الذي أُثير في تقرير الأمين العام (S/2009/611) إزاء أنشطة التخويف التي تقوم بها جماعات الشبيبة المرتبطة ببعض الأحزاب السياسية، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الرئيس نكورونزيزا ووزير الداخلية حثّا القادة السياسيين، في بيانين منفصلين في ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، على وقف تلك الممارسات التي قد تزعزع الاستقرار. وبينما يبدو أنه كانت هناك استجابة لهذين البيانين، فإن الحالة لا تزال بحاجة إلى مواصلة التمحيص من قبل وزير الداخلية وجميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

ومثلما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام، فإن بوروندي، تحرز تقدما محمودا، على وجه العموم، على الرغم من التحديات المتبقية التي تواجه معظم البلدان الخارجة من الصراعات. ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، إذا ما جُدّدت ولايته، سيواصل دعم حكومة وشعب بوروندي في مواجهة تلك التحديات.

وفي الختام، أود أن أشدد على الدور الحاسم الأهمية الذي يمكن للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية أن تؤديه لتوطيد السلام. وعليه، أحث الشركاء الإنمائيين على مضاعفة جهودهم لمساعدة بوروندي على تحقيق أهدافها فيما يتعلق

بمكافحة الفقر وتطوير القطاعات الرئيسية التي يمكن أن تحقق النمو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد محمود على بيانه. أعطي الكلمة الآن للسفير بيتر ماورر.

السيد ماورر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لكي أخاطب المجلس في جلسة اليوم، بصفتي رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي التابعة للجنة بناء السلام. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/611)، الذي يتناول الجوانب ذات الصلة لبناء السلام في بوروندي على نحو شامل ومتوازن.

لقد قطعت بوروندي شوطا طويلا منذ انتهاء الحرب الأهلية التي اجتاحت البلد لأكثر من عقد. وتقر جميع الأطراف السياسية الفاعلة اليوم بأن العودة إلى حمل السلاح ليست واردة، وأنه لا بد من تفاديها مهما كان الثمن، لأنها ستقضي على الفرص التي أوجدها البلد بشق الأنفس من أجل وضعه على مسار التنمية المستدامة مجددا.

ويسرني أن ألاحظ النقاش السياسي الساخن وإعلان جميع الأحزاب عن استعدادها لمقاومة إغراءات المناورات السياسية الرخيصة. والواقع أنه يجب ألا يُسْمَح للسياسات الحزبية والمآرب السياسية الفردية أن تُعرّض المسائل الأساسية مثل الانتخابات ونزاهة العملية الانتخابية للخطر.

وتدخل بوروندي مرحلة حاسمة الأهمية من بناء السلام. وستُجرَى الانتخابات على جميع مستويات الحكومة في عام ٢٠١٠، وستمكّننا من تقييم التقدم المحرز. وإذا أُجريَت الانتخابات بصورة حرة ونزيهة وسلمية، وأدت إلى نتائج مقبولة للجميع، فإن عملية السلام ستكون أكثر دواماً. وسنتمكن حينئذ من التركيز بصورة أكبر على الأسباب الكامنة للصراع والفقر. غير أنه إذا حدث العكس، فإن عملية السلام ستتعرض للخطر، وستفتَح جراح جديدة، وسيكون من الصعب التئام الجراح القديمة.

ولذلك، لا بد من إيجاد بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية. وثمة آفاق مشجعة لذلك. فالإطار القانوني اللازم قائم، والعملية التحضيرية تمضي على المسار الصحيح تقريبا. وعلاوة على ذلك، تحظى شرعية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بالقبول على نطاق واسع. والواقع أن استقلاليتها أمر حاسم لكفالة قدرتها على الاضطلاع بدورها باعتبارها ضامنة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأخيرا، انطلق العمل على نحو واعد بشأن وضع استراتيجية وطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي للفئات الضعيفة. غير أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة.

أولا، لا يزال الخوف من نشوب أعمال عنف منتشرا على نطاق واسع. فقد ذَكَر العديد من المتحاورين الذين التقيت بهم خلال آخر زيارة قمت بها إلى بوروندي أمثلة لحوادث التخويف وتقييد الحقوق المدنية والتهديدات، بل وحتى الاعتداءات البدنية. وكثيرا ما اعتبرت جماعات الشباب هي من ارتكب تلك الأعمال. وينبغي ألا يؤدي النقاش السياسي – مهما كان ساخنا – إلى أعمال عنف بأي حال من الأحوال.

وعلى الرغم من نجاح برنامج الحكومة المعني بنزع السلاح، لا تزال كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة متداولَة. وينبغي لجميع الأحزاب السياسية أن تتعهد بالمشاركة السلمية في العملية الانتخابية وتفادي الأعمال الاستفزازية. وبصفتي رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي، أعتقد أن إحدى أولويات التشكيلة ستكون رصد الظروف الأمنية التي ستُجرى فيها الانتخابات عن كثب وتنفيذ سياسة الحكومة بعدم التسامح مطلقا في ذلك المجال.

ثانيا، يُخشَى أن تتدهور الثقة بين المعارضة والحزب الحاكم. وعلى الرغم من إنشاء آلية رسمية، يُتَّهم الحزب الحاكم بتقاعسه المتزايد عن المشاركة في الحوار. ومن المهم أن تتوصل جميع الأحزاب إلى توافق سياسي في الآراء في سعيها إلى السلطة. وذلك هو السبيل الوحيد لمعالجة الأسباب الأصلية للصراع بنجاح. وأرى أن تشجيع هذا الحوار يجب أن يشكل أولوية أخرى للتشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي.

وقد تحققت إنجازات هامة في مجال بناء السلام. غير أنه يجب على السلطات البوروندية أن تظل ملتزمة بهذه العملية تماما. كما أن من الأهمية بمكان ألا يترك المجتمع الدولي شعب بوروندي يواجه مصيره بمفرده خلال هذه المرحلة الحاسمة. ويجب الإبقاء على الدعم الدولي. ويتخذ ذلك الدعم أشكالاً مختلفة، أولها تقديم الدعم المالي من أجل تنظيم الانتخابات. في هذا الصدد، يؤسفني - كما أشار الأمين العام في تقريره - أنه حتى الآن لم يتح من المبلغ الإجمالي - ٤٣ مليون دولار - اللازم لتمويل الانتخابات، سوى ٢,٧ مليون دولار.

إن المراقبة الانتخابية الطويلة الأجل هي شكل ثانٍ من الدعم الذي يمكن أن يوفره المجتمع الدولي. وخلال زيارتي الأخيرة إلى بوروندي، لاحظت ميلا إلى تفضيل مراقبة الانتخابات بواسطة كيانات إقليمية ودون إقليمية. ومما يثلج الصدر أن الاتحاد الأفريقي يبدو مستعدا للمشاركة. وستكون متابعة تلك المسألة أولوية بالنسبة للتشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي.

هناك شكل ثالث من المساعدة هو الاستثمارفي التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل. فالجهات المانحة عموما تتردد في المشاركة في التعاون من أجل التنمية في حالات ما بعد الصراع، والمستثمرون الدوليون يميلون إلى التريث حتى تستقر الأوضاع استقرارا كاملا. وذلك أمر مفهوم، ولكن الاشتراك في التعاون والاستثمار الفوريين من شأنه أن يسهم بقدر كبير في زيادة استقرار بوروندي. ولذلك، تؤدي التشكيلة القطرية المخصصة لبوروندي دورا هاما آخر هو تشجيع رجال الأعمال المحليين والاستثمارات الدولية.

إنني أقدر كثيرا دعوة المجلس لي لمخاطبته اليوم. وأقترح أن نستمر في تبادل الآراء بين المجلس ولجنة بناء السلام بشكل منتظم في الأشهر المقبلة. علاوة على ذلك، فإنني سأغدو ممتنا جدا لو أبدى المجلس استعداده للنظر في التشاور بصورة منهجية مع لجنة بناء السلام في إعداد وثائق المجلس بشأن بوروندي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير ماورر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوغستين نسانزي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي.

السيد نسانزي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، وبمناسبة تقديم التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، (S/2009/611)، أود، باسم حكومة جمهورية بوروندي، أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على الدعم الثابت الذي تواصل الأمم المتحدة تقديمه إلى بوروندي في جهودها لتوطيد السلام أخيرا وإعادة الانطلاق على طريق التنمية.

فيما يتعلق التقرير السادس عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، تعرب حكومة بلدي عن تقديرها لكون التقرير يسلم بالتقدم الإضافي المحرز منذ صدور التقرير الخامس (S/2009/270) في معظم المجالات التي من المحتمل أن تسهم في تحقيق الاستقرار في البلد بطريقة دائمة. وفي جملة أمور - ودون محاولة إعطاء قائمة شاملة - أود أن أشير إلى الموافقة على أن تصبح قوات التحرير الوطنية وحركة

التضامن والديمقراطية حزبين سياسيين جديدين، وإنشاء لجان المحافظات الانتخابية المستقلة، وتوقيع اتفاقات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مشاريع المساعدة الانتخابية، والمرسوم الذي أصدره وزير الداخلية بإنشاء المنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب السياسية. بالإضافة إلى ذلك، جرى سن قانون منقح للانتخابات وسن قانون جديد لتنظيم حمل المدنيين للسلاح في بوروندي. كما اعتمد البرلمان قانونا يعدل وظائف اللجنة الوطنية للأراضي وغيرها من الأصول. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكملت الحكومة من فورها الأعمال التحضيرية لوضع استراتيجية وطنية لإعادة إدماج مستدامة للمقاتلين السابقين والأشخاص المتضررين بالصراع. كما تود حكومة بوروندي اغتنام هذه الفرصة لإبلاغ مجلس الأمن بأن البرلمان سيعتمد مشروع قانون البلديات المنقح ومشروع القانون المتعلق بالمظالم خلال دورته الحالية.

علاوة على ذلك، تعرب حكومة بوروندي عن سرورها إزاء التقدم الواضح المحرز في عمل البرلمان في إصلاح القطاع العام وإدارة الأراضي ومكافحة الفساد وإضفاء الطابع المهني على جهازي الدفاع والأمن، وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما نرحب بالملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالتقدم المحرز في المشاورات الوطنية بشأن إنشاء آلية للعدالة الانتقالية، والتي جرى توسيع نطاقها لتشمل البورونديين المقيمين في الخارج، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتشعر الحكومة بالامتنان بشكل خاص لمُعدّي التقرير لأنهم أشاروا إلى أنه لا يوجد دليل ملموس على وجود عناصر مسلحة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في بوروندي. وهذه جزئية لا يستهان بها نظرا للأكاذيب عن بلدنا - كما نعلم جميعا - التي نشرها في هذا الصدد مؤخرا خبراء لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، فإن وجود حركة سرية بين سكان بوروندي تتعاطف مع بعض حركات التمرد في الجزء الشرقي من ذلك البلد - استغلالا لسهولة اختراق الحدود - لا تبشر بالخير بالنسبة لمستقبل السلام في المنطقة. وينبغي أن تكون تلك المسألة مدعاة لقلق لمجلس الأمن.

أما بخصوص شواغلنا، فقد أنشأت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى للتو لجنة تتألف من وزراء الدفاع والأمن لتكون بمثابة منتدى للحوار بين بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى نفس المنوال، اتفق حكام المقاطعات الحدودية في جميع هذه البلدان على تعزيز السيطرة على الحدود البرية والحدود التي تمر في البحيرة. وستعزز تلك الخطوات الآلية الثلاثية زائد واحد القائمة بالفعل. ومع ذلك، سيكون من المفيد أيضا لإدارة الشؤون السياسية - التي تدعم بالفعل تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى - أن تقصر تحليلاتها على نطاق ولايتها لمنع نشوب الصراعات.

كما تود حكومة بوروندي أن تثني على التوصيات الصادرة عن بعثة التقييم بشأن الاحتياجات الأمنية للانتخابات المقبلة. في هذا الصدد، تود الحكومة على وجه التحديد طلب توفير وسائل النقل الكافية والمناسبة لتيسير حركة وحدات الشرطة التي ستوفر الأمن خلال عملية التصويت وكذلك ستوزع المواد الانتخابية في جميع أنحاء البلد بأقل تأخير ممكن. وتوضح تجربتنا في عام ٢٠٠٥ أنه من الأفضل شراء هذه المعدات بدلا من استئجارها.

لقد أحرز تقدم آخر على وإن كان التقرير لا يشير إليه. فيما يتعلق بمكافحة الفساد، فإن القرار الذي اتخذته حكومة بوروندي بوضع مكتب الإيرادات في بوروندي تحت إشراف خبير دولي في السنوات الخمس الأولى هو دليل

واضح على الإرادة السياسية للحكومة لتنظيف تحصيل الضرائب من أي شائبة. وفرض ضريبة القيمة المضافة له نفس الهدف. وأتاح مشروع توفير الدعم لجهود مكافحة الفساد على مستوى البلد إمكانية عقد حلقات عمل للتوعية في كل اللجان المحلية لمكافحة الفساد بشأن الآثار السلبية لهذه الآفة. وأخيرا، فأن إدراج البنك الدولي لبوروندي في قائمة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دليل آخر على أن الحكومة قد حسنت إدارة المالية العامة.

ومن حيث المسائل المتصلة بالأمن، من غير المفهوم أن تبقى بوروندي في إطار المرحلة الأمنية الثالثة على الرغم من نزع سلاح المقاتلين السابقين في آخر حركات التمرد وتحقيق نجاح كبير في نزع سلاح السكان المدنيين. ومن البديهي، أن حكومة بوروندي تأسف للأعمال المنعزلة من القتل والاغتيال المرتبطة بتصفية حسابات معينة أو مشاحنات بشأن مسائل متعلقة بملكية الأراضي، وأعمال النهب. وفي حين أن هذا النوع من انعدام الأمن يوجد في كل مكان تقريبا، فإنه يجب عدم استبعاد دور المشاغبين الذين يهدفون إلى تشويه سمعة الحكومة في حالة بوروندي.

ويناقش التقرير مظاهرات الموظفين السابقين في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ومع ذلك فإنه يغفل، للأسف، عن أن هذه المسألة أحيلت إلى الأقسام المختصة في الأمانة العامة لإيجاد حل لها، في حين أنه معروف جيدا أنه حتى التشريع الوطني لا يسمح لأي موظف بالعمل أكثر من ستة أشهر بدون عقد.

إن الوضع الأمني في بوروندي، إذا ما قورن بعدد من البلدان الأخرى التي ليست في حالة حرب ورغم ذلك تقع جريمة قتل كل ساعة، لا يبرر مطلقا أن تبقى في إطار المرحلة الأمنية الثالثة. هذا أمر بديهي، ولا يمكن أن فهمه بشكل أخر، نظرا لأن منظومة الأمم المتحدة ذاتها طالبت ببرنامج دعم لبوروندي يستمر خمس سنوات، إيمانا منها بأن البلد أصبح آمنا الآن.

وحذا البنك الدولي نفس الحذو بتنظيم أول اجتماع لمجموعة بوروندي الاستشارية يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر لمساعدة البلد في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. ومن نفس المنطلق، قرر شركاء إنمائيون آخرون مثل سويسرا واليابان استئناف مشاريع داخل البلد. وفي الوقت الذي قررت الشراكة من أجل السلام في بوروندي إنهاء أنشطتها، فقد وافقت أيضا على أن يسحب الاتحاد الأفريقي القوات الجنوب أفريقية لأنه ليس هناك من سبب لوجودها في بوروندي.

وبالرغم من أن الإغفالات التي سردناها للتو يمكن أن تعزى إلى النسيان، لا يمكن قول ذلك عن تأكيدات متكررة غير موثقة أو معلومات غير مكتملة. وتتعلق أولى هذه الشواغل بالوظائف الإدارية التي وعدت بها جبهة التحرير الوطني، والتي ورد ذكرها في التقرير. مع ذلك، وكما أوضح ممثل الحكومة في آخر دورة للشراكة من أجل السلام في بوروندي، لا تزال سلطات البلد تنتظر مرشحين من جبهة التحرير الوطني ينطبق عليهم توصيف الوظائف المقترحة.

والثاني، هو رد فعل أحزاب المعارضة على إنشاء الإدارة الانتخابية ومؤتمر المنشقين عن جبهة التحرير الوطني. ولم يؤكد وزير الداخلية استقلالية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، فحسب بل وأشار إلى أن الإدارة أنشئت لتيسير أي اتصالات ضرورية بين اللجنة والإدارة الإقليمية.

وبالنسبة للمعارضين داخل جبهة التحرير الوطني، اسمحوا لي أن أذكر بأن الحزب ليس أول من يتعرض لتقسيم. وفي هذه الحالة فهو التجزؤ الثالث في تاريخ هذه الحركة السياسية المسلحة السابقة. وتمخض عن الانقسامين

السابقين قوات التحرير الوطنية – ايكانزو وحزب تحرير شعب الهوتو – اغاكيزا. وأي محاولة لتحديد صاحب السلطة في الانفصال الجديد، بأي ثمن، إنما هي تبسيط وإجحاف.

لقد أخذت الحكومة بالفعل زمام مسألة جناح الشباب في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – القوات الوطنية للدفاع عن الديمقراطية. وفي اجتماع لحكام المقاطعات، حظر وزير الداخلية رسميا أي سلوك سياسي لا يحترم حريات وحقوق الآخرين. وهذا لا يعني أن هؤلاء الشباب يجب أن يوقفوا أنشطتهم كرابطة منتسبة لحزب. وفضلا عن ذلك، فإن الرابطات الشبابية والنسائية موجودة داخل كل الأحزاب السياسية ولا ينبغي أن تثير قلقا لا داعي له.

وبالنسبة لسيادة القانون، يضمن دستور بوروندي وقوانين محددة كل الحريات المدنية والسياسية. لكن التمتع بهذه الحريات يخضع لاحترام القانون ولقواعد معينة، بغية ضمان النظام العام. ونجمت القيود القليلة الموجودة هنا وهناك عن سوء فهم في تفسير أحكام القوانين أو النصوص الدستورية. والحكومة، في إطار مسؤوليتها عن الأمن العام، تؤكد من جديد أنها لن تأذن مطلقا بعقد اجتماعات لا تتفق مع القانون.

وتتشاطر الحكومة أيضا عددا من الشواغل المعرب عنها في التقرير بشأن حقوق الإنسان وحالة المرأة والطفل في جملة أمور. غير أن، الحكومة ترى أنه من الإجحاف أن يشير رأي معين إلى أن الحكومة لا تفعل شيئا لتحسين الحالة في مجالات مختلفة.

لقد أنشأت الحكومة، أو هي بصدد إنشاء، آليات مناسبة في كل مكان. وعملية إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان جارية. والصيغة الجديدة للجنة، التي تستوعب مبادئ باريس، جرى تحليلها من جانب مجلس الوزراء، الذي طلب من الوزير المسؤول عن المسألة توضيح مفاهيم معينة. وسيعود المشروع قريبا إلى مجلس الوزراء لإجراء تحليل نهائي قبل إحالته إلى البرلمان لاعتماده.

وبالنسبة لحقوق المرأة، وفر الحكم الوارد في قانون العقوبات بخصوص قمع العنف الجنسي والقائم على التحيز الجنسي مناخا مؤاتيا لمكافحة تلك الجرائم. وعلينا الآن أن نجعل كل شركائنا الوطنيين يدركون الأهمية الاجتماعية لهذا الكفاح. والمجتمع المدني يشارك بالفعل في هذا المجال، وينبغي للتدريب على مراعاة الفوارق بين الجنسين لفرق الدفاع والأمن، وكذلك نزع سلاح السكان المدنيين، أن يعزز تحقيق تقدم في مكافحة العنف الجنسي. لكن هذا النجاح لن يكون ممكنا إلا إذا أدركت أسر أو أقارب الضحايا أن الصمت، الذي يفترض أنه يصون شرفهم، يشجع في الواقع على الإفلات من العقاب.

وبالنسبة لحماية الأطفال، أنشأت الحكومة لواء مسؤولا عن حماية القصر، لكن ليس لديها بعد موارد كافية. وهنا أيضا، يجب أن يكمل المجتمع المدني الجهود التي تبذلها الشرطة والسلطات القضائية.

ويتطرق التقرير إلى عدم كفاية الموارد القضائية وما يسمى بعدم الاستقلال. وبالإضافة إلى اختيار الحكومة تخصيص أكثر من ١٥ في المائة من أموال بناء السلام للسلطات القضائية، فقد زادت الحكومة أيضا الميزانية المخصصة لهذا المجال لزيادة تحفيز المتخصصين في مجال القانون. لقد أتاحت أموال بناء السلام تجديد وبناء عدة محاكم دائمة، وتنفيذ الآلاف من أوامر الاعتقال والأحكام المعلقة وتجهيز المحكمة الخاصة لمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يضع الرأي العام في اعتباره أن قطاع العدالة جرى تحديده في سياق مفاوضات أروشا باعتباره يخضع لهيمنة مجموعة عرقية واحدة. ويجب تصحيح ذلك الخلل قبل أن يتسنى تنفيذ إصلاحات أخرى.

بخصوص مقتل نائب رئيس مرصد مكافحة الفساد والاختلاسات الاقتصادية، يجري حاليا استجواب الأطراف المذنبة افتراضاً في الحجز. ونأمل في أن يساعد ذلك على استمرار التحقيق الذي سيستفيد من إسهامات مكتب التحقيقات الاتحادي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) اللذين يساعدان بوروندي في هذه القضية.

إن حكومة بوروندي تجد نفسها مضطرة مرة أخرى لإدانة بعض التجاوزات بخصوص الشكل وكذلك أخطاء معينة في التقرير. فاللجنة الوطنية للأراضي وغيرها من الأصول لم تنشأ خلال الفترة الحالية كما يزعم التقرير في الفقرة ١٣. والقانون الذي اعتمده البرلمان مدد ولايتها وحدد اختصاصاها إزاء هيئات الدولة الأخرى المشاركة في إدارة المنازعات حول الأراضي.

أما بخصوص المسألة التي تتطرق إليها الفقرة ٢٩، فإن ما يسمى وزارة الخدمة المدنية اسمها الصحيح هو وزارة الخدمة العامة والعمل والضمان الاجتماعي. وبالمثل، ففي الفقرة ٥٥، فإن الوزارة المشار إليها هي في واقع الأمر وزارة الزراعة والثروة الحيوانية. وكان ينبغي أن يوضح التقرير أن الحكومة مشاركة في رئاسة اللجنة الاستراتيجية الاستشارية ولجنة التنسيق الفني التي تنسق مبادرات المساعدة الانتخابية. وفضلا عن ذلك، فإن المنتدى السياسي لفريق التنسيق التابع للشركاء ليس هيئة رصد ولكنه بالأحرى منتدى للحوار.

وأخيرا، تود حكومة بوروندي أن تشرح فهمها لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل مستقبلا. وبالنظر إلى المرحلة التي وصلنا إليها على الطريق إلى السلام، تعتقد حكومة بوروندي أن ولاية المكتب مستقبلا ينبغي أن تقتصر على المجالات التالية: المساعدة في الدورة الانتخابية؛ ودعم الحكم الديمقراطي الذي نعني به بناء قدرات البرلمان وأمين المظالم والمجالس البلدية وإدارة المنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب السياسية المعتمدة؛ ومواصلة بناء السلام، التي نعني بها دعم اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية؛ وأخيرا، التوعية بالبعد الجنساني في جميع البرامج العامة.

تشير فقرة في التقرير إلى الحاجة المطلقة لتنفيذ العملية الانتخابية وفقا لمبدأ النزاهة وترحب حكومتنا بتلك التوصية. وفي هذا السياق، أشير إلى أن نجاح العملية سيتوقف جزئيا على احترام مبدأ النزاهة في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل.

تلاحظ حكومة بوروندي منذ فترة عدم التقيد، على أرض الواقع بمبدأ النزاهة الذي يبرزه التقرير، للأسف. وثمة مثالان جيدان على عدم احترام مبدأ النزاهة، وهما رغبة البعض في تجريم الحزب الحاكم كما لو كان لا يتمتع بنفس حقوق الأحزاب السياسية الأخرى في الانتخابات المقبلة وفي الجزم بأن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة مناط بها أن تحل محل الهيئة المسؤولة عن الإدارة الإقليمية، وذلك نظرا لتكليفها بمهمة تنظيم الانتخابات. وسيكون من المؤسف والضار بشدة للشراكة بين الأمم المتحدة وحكومة بوروندي أن يطلب الشريك الأخير استبدال الممثلين القائمين.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر المبادرة الإقليمية والاتحاد الأفريقي وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وفريق التيسير الجنوب أفريقي ولجنة بناء السلام وجميع المبعوثين الخاصين على إسهامهم في التقدم المحرز في عملية السلام في بوروندي. وأود أيضا أن أشكر المجتمع الدولي بأسره على إسهامه القيم في عملية السلام في بوروندي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.